أكثر من (220) مليون شخص مصابون بالسكري في جميع أنحاء العالم

كتب / بشير الحزمي

يصادف اليوم الأربعاء اليـوم العالمي للسكري ويسعى هـذا اليوم وفقا لمنظمة الصحة العالمية إلى إذكاء الوعي العالمي بداء السكري- بمعدلات وقوعه التي ما فتئت تزداد في شتى أنحاء العالم وبكيفية توقي المرض في معظم الحالات.

ويحتفل بهذا اليوم في 14 تشرين الثاني/نوفمبر، وهو تاريخ حدّده كل من الاتحاد الدولي للسكري ومنظمة الصحة العالمية لإحياء عيد ميلاد فريديريك بانتين الذي أسهم مع شارلز بيست في اكتشاف مادة الأنسولين في عام 1922، علماً بأنّ تلك المادة باتت ضرورية لبقاء مرضى السكري على قيد الحياة.

ووفقا لإحصاءات منظمة الصحة العالمية فأن السكري يصيب أكثر من 220 مليون نسمة في جميع أنحاء العالم.

ومن المرجح أن يزداد ذلك العدد بنسبة تفوق الضعف بحلول عـام 2030 إذا لم تتخذ أية إجراءات للحيلولة دون ذلك. والجدير بالذكر أنّ نحو 80 ٪ من وفيات السكري تحدث في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل.

جمعية رعاية الأسرة تصدر دليلين (مرجعياً وتدريبياً) حول العنف الموجه ضد المرأة

العماري: الدليل المرجعي أعد بهدف وضع إطار عام لمفهوم وحجم الظاهرة وتسليط الضوء عليها

القرشي: الدليل التدريبي يحمل قيمة كبيرة لمادته ولواقعية أهدافه وسيساعد في تعزيز قدرات المعنيين

صنعاء/ بشير الحزمي:

صدر مؤخراً عن جمعية رعاية الأسرة اليمنية وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان دليلين (مرجعي وتدريبي) حول العنف الموجه ضد المرأة من أجل تقديم الرعاية للمعنفات في المرافق الصحية وهيئات تنفيذ القانون.

شيماء الزرعوني

مريم بنت فهد

منى بوسمرة

واشتمل الدليلان اللذان أعدهما فريق من الخبراء الوطنيين على معلومات قيمة وأنشطة تدريبية عديدة . حيث اشتمل الدليل المرجعي على رؤية عامة حول العنف ضد المرأة وأهم المصطلحات ، والعنف من منظور حقوق الإنسان والإعلانات والاتفاقيات ومخرجات المؤتمرات الدولية، وأسباب العنف ضد المرأة والعوامل المؤثرة ، وأنماط وأشكال العنف ،والآثار المترتبة عليه، والممارسات التقليدية الخاطئة ، والتداخلات اللازمة للحد من العنف ضد المرأة ، وخدمات الرعاية الصحية اللازمة لحالات العنف ، وتقديم الحماية والأمن للمعنفة. فيما تضمن الدليل التدريبي على أهداف برنامج التدريب والمنهجية ومكونات الدليل التدريبي والتي تشمل مواد تدريبية متكاملة وأنشطة عديدة حول العنف الموجه ضد المرأة ،ومفاهيم النوع الاجتماعي ،والعنف المبني على النوع الاجتماعي، والمفاهيم بما يمهد للتدريب على تقديم الرعاية الصحية والنفسية ، وكيفية التعامل مع العنف ضد المرأة في الحالات الإنسانية. كما اشتمل الدليل التدريبي على أساليب التدريب والأدوات المستخدمة والمصادر التي اعتمد عليها .

وفي تقديمه للدليل المرجعي أوضح المدير التنفيذي لجمعية رعاية الأسرة اليمنية نبيل العماري أن الجمعية قامت بإعداد هذا الدليل من قبل مجموعة مختارة من الخبراء وذلك بعد مناقشات طويلة وورش عمل كثيرة شارك فيها العديد من العلماء والخبراء والاختصاصيين في جميع المجالات والتخصصات بهدف وضع إطار عام لمفهوم وحجم الظاهرة وتسليط الضوء عليها من ناحية، وإعداد دليل عملي للتعامل مع المعنفات وفي إطار متناسق ومتسق ومتناسب مع مجتمعنا اليمني وثقافته الإسلامية وعاداته وتقاليده الأصيلة، مع التأكيد على القيمة الكبيرة لمادة الدليل و واقعية أهدافه.

وقال انه وللأسف الشديد ما زال المجتمع يحمل المرأة مسؤولية العنف الممارس ضدها وخاصة الجنسي منه ، ويتعامل مع القضية بصمت وإنكار، كما لا تزال القوانين والسياسات المحلية والدولية - إن وجدت - قاصرة عن منع العنف ضد المرأة .

وأكد أنه لا يمكن الحد من ظاهرة العنف بشكل عام والممارس ضد المرأة بشكل خاص إلا بسن وتطبيق حقيقي لقوانين تحمي حقوق المرأة والمجتمع ، وباتخاذ إجراءات احترازية رادعة ضد مرتكبي هذه الجرائم.

وأشار إلى انه ما يزال هناك ثغرات هامة في الأطر القانونية التي يتوجب أن تقود بتكاملها إلى جهد متضافر يشمل التعليم والتوعية واستنفار المجتمع والتي ستقدم استجابة شاملة وفعالة للتصدي للمشكلة من خلال تخصيص موارد كافية ، وتوفير وتأهيل العاملين والموظفين والمسئولين كل في موقعه واختصاصه بالمهارات والقدرات والإدراك لحجم وآثار المشكلة وأبعادها المجتمعية ولتطبيق روح ونص القانون أيضا وذلك من أجل ردم الفجوة بين ما هو متاح وما هو ممكن وما يتوجب عمله في الارتقاء إلى مستوى الوفاء بواجبات الدولة والمجتمع والتزاماتهما لمنع العنف ضد المرأة والتصدي له.

من جهتها تقول الأخت أفراح القرشي مسئولة البرامج والمناصرة بجمعية رعاية الأسرة أن الجمعية وفي إطار تعزيز قدرات العاملين في المجال الصحي والجهات الضبطية ومنفذي القانون قامت ،التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بإعداد دليل تدريبي مكمل للدليل المرجعي للتعامل مع المعنفات في إطار متناسق ومتسق ومتناسب مع مجتمعنا اليمني وثقافته وعاداته وتقاليده.

وأكدت أهمية الدليل الذي يحمل قيمة كبيرة لمادته ولواقعية أهدافه واعتماد الأهداف التي تضمنها وهي التعريف بالمفاهيم والمبادئ الإسلامية والعالمية لحقوق الإنسان والمنصوص عليها في الشرائع السماوية وفي المواثيق الدولية بلغة سهلة وبسيطة مع إعادة ترتيب أولويات موضوعات التدريب ، القضايا الحقوقية والتأكيد على شمولية الحقوق وترابطها وعدم إغفال المهمشات والأقل حظا في التعليم وفي ميادين العمل.

الدواء المهرب .. ترياق الموت

زكي الذبحاني

كفى عبثاً بصحة وسلامة الناس وتهاوناً بأرواحهم، وإن كانت التجارة مقصداً للكسب، فليس الاتجار بالأدوية المهربة أو المجهولة المصدر وخداع أناس بها من قبيل الكسب المشروع، وعبثا يحاول مهربو الأدوية وبائعوها إقناع أنفسهم وغيرهم بأنها – كذلك، مع أن قبح هذه التجارة لا يختلف عليه اثنان من الأطباء ذوي الضمائر الحية، بما تجره على المجتمع اليمني والمرضى- على وجه التحديد- من مآسٍ كثيرة شكلت جزءاً لا يتجزأ من حلقة الأسباب الرئيسية للإصابة بأمراض خطيرة مزمنة واعتلالات جسيمة، وما تزايُد حالات الإصابة بالسرطان والفشل الكلوي واعتلالات القلب، وما إلى ذلك من أمراض خطيرة برأي الكثير من الأطباء إلا وللأدوية تلك- الفاسد منها والمجهول المصدر- نصيب في التسبب بالكثير منها، ثم يصير جل المرضى الذين يقعون في شركها إلى المعاناة دون علم بجوهر ومكمن المشكلة التي قادت بهم إلى المرض.

إنها- حقا- جريمة وعبث ما بعده عبث بصحة وسلامة الناس، صانعوه ومدبروه مهربو الأدوية وبائعوها من تجار الشنطة والعاملون في الصيدليات الذين ينتمون إلى زمرة عديمي الضمير والذمة، لكن ما يشجعهم على الاستمرار في بيع سمومهم مدعين بأنها أدوية شافية، هو جهل الكثير من الناس بخطورة الأدوية المهربة وكذلك المجهولة المصدر وقبولهم بشرائها واستعمالها من ناحية، ومن ناحية أخرى الثقة الزائدة التي يبديها البعض ببائعي الأدوية بالصيدليات عند شرائهم أية أدوية؛ ضاربين عرض الحائط مسألة التحقق من مصدرها من خلال العودة إلى الطبيب الذي وصف الدواء أو على الأقل النظر إلى ختم الدواء المحلي المعتمد لمعرفة ما إذا كانت الأدوية المشتراة مصرح بها وقد خضعت لإجراءات الفحص والتحقق وفق المعايير الدوائية المتعارف عليها علمياً.

فلا تنخدع- أخي المواطن- بتاريخ الصلاحية المدون على أغلفة الأدوية طالما أنها مهربة؛ يتم التسلل بها خفية؛ في مشهد أقرب إلى الوصف بتجارة المخدرات والممنوعات، لا يكون فيه الخوف من أن تبقى متوارية عن الأنظار إجراءات سلطة الرقابة الدوائية والرسم الجمركي فليس هو المغزى فقط، إنما أكثر ما يكون هروباً من أن تخضع تلك الأدوية للفحص الدوائي في مختبرات الهيئة العليا للأدوية، فتنكشف حقيقتها الزائفة النكراء..

على الجميع أن يفيق من غفلته، فالمستشفيات من حولهم تعج بالمرضى من ذوي الحالات المرضية المزمنة والمستعصية، وهذه الحالات في تزايد مستمر لا يبرره فقط - بموجب الدراسات الدوائية- شيوع أنماط غذائية سيئة دخيلة على المجتمع والتعرض للملوثات؛ أو ما ينجم من تأثيرات المبيدات بتلويثها للغذاء؛ أو من جراء التلوث البيئي؛ بل وجد- أيضاً- للأدوية تلك نصيب وافر في التسبب بالكثير من الأمراض- كالتي ذكرتها سلفاً- حيث تصنف بأنها سبب بارز في هذا التصعيد الخطير والدخول في خضم المعاناة بأي من تلك الأمراض المزمنة الخطيرة والمستعصية.

فكما أن الأدوية سلاح للقضاء على الأمراض والاستشفاء؛ نجدها على الطرف الآخر وبالاً وكارثة إذا ما استهنا بقواعد ومعايير استخدامها والانتفاع بها.

أما سكوت المواطن وقد علم أن ما اشتراه من دواء جاء بالتهريب أو أنه مجهول المصدر- برأيي- فليس إلا خذلانا وتقاعساً عن واجبة تجاه مجتمعه في درءالمزيد من الخطر الذي يجلبه مجرمو الأدوية من مهربيها وبائعيها على الكثيرين من الأبرياء في المجتمع؛ بما يؤمن المناخات الملائمة لجلب وتكديس هذه الأدوية، فلا تستقيم الرقابة الدوائية والتفتيش على الأدوية لكشف أوكار وخبايا هذه السموم بمعزل عن تبليغ السلطات الصحية من قبلَ المواطنين، سواء مكاتب الصحة أو حتى وزارة الصحة ذاتها، ودام الخير مادمتم عليه قائمين وحريصين.

يوفر البيانات الإحصائية والمؤشرات التي تخدم خطط التنمية

التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2014 مشروع وطني يتطلب مشاركة الجميع لإنجاحه

صنعاء/ ... الحزمي:

أكد رئيس الجهاز المركزي للإحصاء أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة الفنية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2014م كجزء مهم من الأساس القانوني والتنظيمي لعملية التعداد..وقال في الاجتماع الأول للجنة الفنية للتعداد أن هذه اللجنة تعد الأكثر شمولا من حيث العضوية لكافة الجهات الحكومية ذات العلاقة والقطاع الخاص والمنظمات المعنية بالتعداد والمختصين في الجهاز المركزي للإحصاء . وتمثل نواة للتشاور بين المستخدمين والمنتجين في مختلف القضايا الرئيسية للتعداد.

وشدد على ضرورة المشاركة الفاعلة في حملة الدعاية الإعلامية للتعداد وإستراتيجية الترويج والنشر والمشاركة في نشر الوعي الإحصائي بأهمية التعداد وأهدافه واستخداماته.

من جانبه أوضح وكيل الجهاز المركزي للإحصاء الدكتور عبد الحكيم العبيد أن التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت يعد أحد أهم عناصر نظام الإحصاءات الرسمية وتوفير المعلومات عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية للسكان.

وقال إن التعداد يكتسب أهمية كبيرة كونه يوفر بيانات إحصائية شاملة للسكان والمساكن والمنشآت لمساعدة الجهات المختصة وراسمي السياسات في إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويعد التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت احد أهم عناصر نظام الإحصاءات الرسمية في كافة الدول باعتبار أن مهمته الأساسية توفير البيانات والمعلومات عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية للسكان لتكون الأداة لراسمي السياسات والمخططين وصناع القرار لتشخيص المشاكل وإعطاء التوجيهات وتقييم الواقع .

والديمغرافية اللازمة لخطط التنمية بالإضافة إلى توفير بيانات إحصائية حديثة عن الفئات الخاصة والتي من خلالها يمكن رسم الاستراتيجيات والسياسات المناسبة لتحسين الوضع المعيشي والصحي والتعليمي لتلك الفئات،كما يهدف التعداد إلى توفير بيانات إحصائية تساعد المختصين بالسجل المدني على بناء نظام متكامل لتعميم الرقم الوطني بالإضافة إلى إيجاد إطار دقيق لاختيار العينات للمسوحات السكانية والاجتماعية والاقتصادية التي يقوم بها الجهاز المركزي للإحصاء وكذا تحديث قاعدة البيانات لخارطة الخدمات الأساسية التي يستفاد منها في تخطيط الخدمات والمشاريع التنموية في المحافظات،كما يهدف التعداد إلى توفير قاعدة بيانات خاصة بمؤشرات الفقر لتمكين الجهات المختصة من تطوير آليات التخفيف من ظاهرة الفقر في إطار السعي لتحقيق أهداف التنمية الألفية .

إن الجهاز المركزي للإحصاء ومن خلال جهوده الحالية يسعى إلى تنفيذ التعداد العام 2014م وفقاً للأسس والضوابط العلمية الحديثة ومواكباً للتطورات، مع الأخذ بعين الاعتبار التوصيات الدولية في هذا المجال، بما يضمن توفير احتياجات الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مشروع وطني

ويعتبر التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2014 مشروعاً وطنياً توفر بياناته حاجات المستخدمين ومتطلباتهم ،وبالتالي فان إنجاح هذا العمل الكبير من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التعداد وضرورة مشاركة الجميع في إنجاحه ضرورة لتعزيز الوعي المجتمعي بأهميته.

قاعدة بيانات إحصائية

وتكتسب التعدادات السكانية أهمية كبيرة في دول العالم لكونها توفر قاعدة بيانات إحصائية شاملة للسكان والمساكن والمنشآت والتي يتم تحديثها كل عشر سنوات.

وتحرص بلادنا على الالتزام بتوصيات الأمم المتحدة بشان إجراء التعداد لتحديث قاعدة البيانات الإحصائية للمجالات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية لكافة المستويات الإدارية وفقا للتقسيمات الإدارية المعتمدة للجمهورية ،بالإضافة إلى أن شمول البيانات يعتبر من الأساسيات في عملية التخطيط والبرمجة والمتابعة والتقييم لجميع الأنشطة في مختلف قطاعات الدولة.

أهداف التعداد

ويهدف التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت إلى معرفة حجم السكان ومعدل النمو واتجاهاته ومعدلات الزيادة الطبيعية والتوزيع النوعي والعمري والجغرافي للسكان وخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية على مستوى التقسيمات الإدارية والحضرية بالإضافة إلى التعرف على حجم حركة السكان والقوى العاملة بين المحافظات لقياس معدلات الهجرة الداخلية وخصائصها واستخراج المؤشرات الإحصائية الحديثة للهجرة الخارجية .كما يهدف التعداد إلى توفير المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية